

محضر إجتماع مشترك: لجنة البنوك والتمويل ولجنة الطاقة لمناقشة:-
"الإستثمار في موازنة الإنبعثات في سياق الإقتصاد المصري وصلته بالقطاع
الخاص ومجال وآليات عمل الشركات في الإستثمار المباشر إليه"
الثلاثاء ٢٤ يناير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية

EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً مشتركاً للجنة البنوك والتمويل برئاسة الأستاذ / حسن حسين ولجنة الطاقة برئاسة الدكتور/ محمد هلال وبحضور الأستاذ/ محمد جمال محرم رئيس مجلس ادارة شركة MGM وشريك مؤسس في الشركة المصرية للاستثمار المباشر في موازنة الانبعثات EGYCOP والأستاذ/ شريف الديواني عضو مجلس ادارة MGM وشريك مؤسس في الشركة المصرية للاستثمار المباشر في موازنة الانبعثات EGYCO والمهندس/ هاني أسعد المدير التنفيذي شركة Avanz Capital Egypt ومدير الاستثمار بالشركة المصرية للاستثمار المباشر في موازنة الانبعثات EGYCOP وبحضور مجموعة من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين المهتمين بهذا الموضوع الهام وذلك في تمام الساعة الثانية عشر يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ يناير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” الإستثمار في موازنة الإنبعثات في سياق الإقتصاد المصري وصلته بالقطاع الخاص مجال وآليات عمل الشركات في الإستثمار المباشر إليه ”

بدأ الدكتور/ محمد هلال – رئيس لجنة الطاقة كلمته مؤكداً أن هذا الاجتماع المشترك بين لجنة البنوك والتمويل ولجنة الطاقة قد جاء إستكمالاً لإجتماع لجنة الطاقة المنعقد في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ بهدف التعرف على بورصة السندات الكربونية، ودورها في التشجيع على التحول للإقتصاد الأخضر، وكيفية إستفادة مجتمع الأعمال المصري من تلك السندات وذلك بحضور عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال الطاقات الخضراء وخبراء تمويل مشاريع الحياض الكربوني، وتابع سيادته أن هذا الاجتماع هو إستكمالاً لدور اللجنة لبحث مستقبل الاقتصاد الأخضر في مصر في إطار التزام مصر ودول العالم بخفض الإنبعثات الكربونية والذي يعد جزء هام للنهوض بالصناعة المصرية وزيادة الصادرات في المرحلة المقبلة. وأوضح سيادته أن الاتحاد الاوربي وضع سقف لخفض البصمة الكربونية للدول ومن المقرر ان يضع بعض الضوابط علي استيراد الاغذية والسلع والبضائع من خلال محددات لنسب الكربون بها ومن ثم لا بد من العمل مع القطاعات الصناعية والتصديرية للتوافق مع معايير واشترطات التصدير لاسواق الاتحاد الاوروبي.

وأكد سيادته أن خفض البصمة الكربونية هو استثمار له عائد ومردود اقتصادي وبيئي ويترجم إلي أموال للشركات، ويخدم توجه الدولة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر الذي يضمن إستدامة الصناعة وتقليل التكلفة وبالتالي زيادة تنافسية المنتجات المحلية، مؤكداً أن هذا التوجه يفتح مجال عمل لشركات الطاقة وشركات الإعتماد لمشروعات تسهيل إستخراج شهادات الكربون.

وتابع سيادته أن هناك فرص عديدة لتمويل مشروعات القطاع الخاص لخفض البصمة الكربونية من خلال صندوق الاستثمار في شهادة الكربون التابع للشركة المصرية للاستثمار المباشر في موازنة الإنبعاثات EGYCOP حيث يمنح تمويلات لمشاريع ضخمة فوق ١٠ الاف طن كربون وهو ما يمثل فرصة لدخول تجمعات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص للاستثمار في خفض الإنبعاثات حيث أن الهدف هو الوصول الي المصنع والمزارع بجانب مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرات خفض الإنبعاثات .

وقد بدأ الأستاذ/ حسن حسين – رئيس لجنة البنوك والتمويل كلمته مؤكداً بالترحيب بالضيوف مؤكداً على توجه الدولة المصرية للإهتمام بتقليل الإنبعاثات الكربونية وأشاد بكافة توصيات مؤتمر COP ٢٧ وإعلان وزيرة التخطيط التعامل مع شركة MGM كونها أول شركة مصرية تتفاوض مع الحكومة المصرية بشأن سندات الكربون، وتابع سيادته إن اللقاء جاء بهدف تعريف مجتمع الأعمال بما يحدث في مجال إنبعاثات الكربون حول العالم في سياق الإقتصاد المصري ومدى صلته بالقطاع الخاص ومجال وآليات عمل الشركات في هذا الاستثمار الهام. وأكد سيادته أن التوجه الحالي للدول ينصب حول اصدار وتداول شهادة الكربون في البورصات، كما بدأت المؤسسات في إنشاء صناديق للإستثمار في شهادات الكربون وخفض البصمة الكربونية للشركات، وتابع سيادته أن سندات الكربون أصبح لها سوق ويتم تداولها علي مستوي العالم حيث تعد بالنسبة للشركات والمؤسسات أداة سداد وتمويل وتوفر لمصر والقطاع الخاص فرص عديدة في إستدامة نمو النشاط الإنتاجي والزراعي والإقتصاد القومي.

وأوضح الأستاذ/ محمد جمال محرم رئيس شركة MGM وشريك مؤسس للشركة المصرية للاستثمار المباشر في

موازنة الإنبعاثات EGYCOP أن فكرة الصندوق تقوم علي إستقطاب رؤوس أموال البنوك والمستثمرين وإداراتها وإستثمارها مع الشركات الراغبة في خفض البصمة الكربونية في صورة قروض، مؤكداً أن مقدار خفض الإنبعاثات وفقاً للضوابط لكل مشروع مثل التحول من الديزل إلي الطاقة الشمسية حيث يتم إصدار شهادة بذلك من مؤسسة دولية والتي يمكن بعد ذلك استخدامها من جانب الشركات كأداة سداد للقرض.

وتابع سيادته أن الإقتصاد العالمي يفرض شروط صعبة وصارمة علي منتجات الشركات غير الملتزمة بخفض بصمتها الكربونية وغير المتوافقة مع معايير البيئة والإستدامة خاصة للشركات المدرجة بالبورصة والمصدرين للحاصلات الزراعية والمنتجات والسلع المصدرة.

وأشار سيادته أن كل دولة ومنها مصر وضعت استراتيجية والإلتزام للوصول إلي النسب العالمية لخفض الإنبعاثات حتي ٢٠٣٠/٢٠٥٠ الأمر الذي خلق سوق عالمي للكربون حيث أصبحت شهادات الكربون أداة مالية لها بورصات في العالم، لافتاً إلي أن رئيس البورصة المصرية السابق الدكتور محمد فريد بذل جهود كبيرة في إنشاء بورصة الكربون وهي خاصة بمصر وأفريقيا .

وأوضح سيادته أن الشركات العالمية لابد ان تلتزم أولاً بتقليل التلوث وتابع أن تحقيق ذلك يتكلف الكثير من الإمكانيات مع ضرورة فرض عقوبات على عدم الإلتزام بتقليل الإنبعاثات الكربونية، ومن أهم للإستثمارات الخضراء تقليل إنبعاثات الكربونية لمصانع الأسمنت وتحويل الأتوبيسات من ديزل إلى كهرباء وعلى الدول تقديم حوافز للشركات للتحول للإقتصاد الأخضر بغرض تحقيق صفر إنبعاثات كربونية كشرط لتقييم الشركة في البورصة وعدم الحصول على قرض الا في حالة تقديم ما يثبت تقليل الانبعاثات الكربونية مع فرض ضرائب وغرامات في حالة عدم الإلتزام.

وأضاف الأستاذ/ شريف الديواني عضو مجلس ادارة MGM وشريك مؤسس في الشركة المصرية للاستثمار المباشر

في موازنة الانبعاثات EGYCO أن من شروط الصندوق لتمويل القطاع الخاص أن يكون المشروع قائم وملوث للبيئة بهدف منح تمويل بغرض تقليل الانبعاثات ويتم اصدار شهادة الكربون في نهاية كل عام لها قيمة في السوق ويتم تداولها في البورصات أو بين المساهمين لعمل توازن بناء على نسب خفض الكربون ولمدة ٥ سنوات وأكد سيادته أن شات الكربون تصدر من جهة معتمدة دولياً، كما يوجد شركات عالمية للتفتيش والفحص والمحاسبة ومعظمها لها أفرع في مصر وتعمل وفق منهج علمي لحساب ما تحقق من نسب خفض البصمة الكربونية للنشاط وتابع سيادته أن من أهم مشروعات الشركة مقابل مخلفات المدن الكبيرة مثل الإسكندرية، إعادة تدوير زجاجات البلاستيك وغيرها بالإضافة إلى الاتفاق المبرم بين الشركة ومبادرة مشروع حياة كريمة لتحويل نحو ١٥٧ طرومبة مياه للعمل بالطاقة الشمسية بجانب تمويل مشروعين لاشجار الجازوارين في الصالحية والواحات.

وتابع سيادته أن كل نشاط في الحياه لابد ان يكون له طاقة وبصمة كربونية، وعلينا المساهمة في المحافظة علي البيئة من تغيير المناخ وأوضح أن أكثر القطاعات التي عانت من تغيير المناخ في مصر هي الزراعة بالإضافة إلى قلة المياه، تصحر الأراضي وتابع سيادته أن تغيير للمناخ يؤثر على حياة الانسان بالتبعية وأكد على أن شركة MGM ترى أن مصر تعد من الدول التي بها نسب تلوث محدودة وأن هذا أحد أهم أسباب الشركة للإستثمار في مصر، وأوضح سيادته أنه تم اصدار قانون يطبق في الإتحاد الأوروبي يمنع بيع أي منتج فيها لم يصل إلى الحد لأدني من الإنبعاثات التي تقل بالتدريج، وعلينا تحديد الانبعاثات الكربونية لتحديد كيفية تفاديها.

وأضاف المهندس/ هانى أسعد المدير التنفيذي شركة Avanz Capital Egypt ومدير الإستثمار بالشركة المصرية

للاستثمار المباشر في موازنة الانبعاثات EGYCOP أن الشركة تستهدف إطلاق صندوقين للمصريين والأجانب للإستثمار في شهادات الكربون أحدهما بالجنيه بقيمة مليار جنيه والثاني بالدولار بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة الشركات في عمل خطة لخفض الانبعاثات.

وأوضح أنه يمكن للمؤسسات والشركات فقط الاستفادة من الصندوق دون الافراد، كما أن إطلاق الصناديق يتم وفق لوائح وقرارات هيئة الرقابة المالية ومؤسسين دوليين مثل البنك الدولي، لافتاً أنه يتم اختيار أفضل طريقة لتمويل المشروعات في القطاعات المستهدفة وتحدد قيمة التمويل بناء على الانبعاثات التي يصدرها المشروع وقد يصل إلى ١٠٠٪ أو ٥٠٪ أو نسب اخري تختلف من مشروع لأخر وتابع سيادته أن هناك أسواق لسندات الكربون التابعه للبورصة في العديد من الدول مثل جنوب أفريقيا، السعودية، الإمارات و سنغافورة.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:-

أهمية معرفة نسب الإنبعاثات لكل مشروع ومقدار الخفض المطلوب تمهيداً لفرض ضريبة علي أي منتج يُصدر إلي أوروبا من أي مشروع ينتج عنه بصمة كربونية فيما يعرف بالضريبة الكربونية وأيضا ستكون تلك الضريبة بهدف حماية الصناعة الأوروبية من خلال فرض ضمانات علي مستثمر أو صناعة ملوثة للبيئة. ضرورة توافق آلية عمل صناديق الإستثمار في شهادات الكربون وخاصة بالدولار مع الضوابط والقوانين والتشريعات التي يقرها البنك المركزي المصري.

الإشادة بنسبة الإنبعاثات في مصر ٠,٦٪ أي أقل من ١٪ في عام ٢٠٢٢ بواقع ٣٢٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في حيث تشير الدراسات إلي أن النسب العادلة والمسموح بها من ١,٥ إلى ٢٪ وذلك وفقاً لآخر تقرير من الأمم المتحدة مما يساعد الدولة المصرية على سهولة وسرعة التحول للإقتصاديات الخضراء. ضرورة تقليل الخامات المستخدمة في الصناعة ومدخلات الإنتاج المسببة للانبعاثات الكربونية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كل من الأستاذ / حسن حسين – رئيس لجنة البنوك والتمويل والدكتور/ محمد هلال رئيس لجنة الطاقة بتوجيه الشكر إلى السادة ممثلي شركة MGM و شركة Avanz Capital Egypt ، وتم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء